الأمم المتحدة

A/58/L.17/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٣٩ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

ألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمغرب*، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان، واليونان: مشروع قرار منقح

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧، المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧، المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٩٧/٥٧، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

221203 221203 03-66545 (A)

وإذ تضع في اعتبارها برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١] لصالح أقل البلدان نموا، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٢]، وإعلان الدوحة الوزاري[٣]، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٥]،

وإذ تلاحظ مع التقدير التزام المجتمع الدولي بدعم الشراكة الجديدة، وإذ ترحب، في هذا الصدد، بنتائج مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير أن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في إيفيان بفرنسا، قد خصص جانبا كبيرا من مداولاته للشراكة الجديدة، وإذ ترحب، في هذا الصدد، باعتماد التقرير المتعلق بتنفيذ خطة عمل مجموعة الثمانية بشأن أفريقيا، وإذ ترحب كذلك بالاجتماع الافتتاحي لمنتدى الشراكة الأفريقية، المعقود بباريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، دعما للشراكة الجديدة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الأول عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي[٦]،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تعيد تأكيد** دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وما تحظى به من دعم على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

٤ - **تقر أيضا** بأنه ما زال يتعيّن بذل الكثير من الجهود لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة وأولوياتها، وبخاصة ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

---

(١) A/CONF.191/11.

(٢) القرار دإ-٢/٢٦، المرفق.

(٣) A/C.2/56/7، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/CONF.199/20)، الفصل الأول، القرار الثاني، المرفق.

(٦) A/58/254.

٥ - **تعيد تأكيد** أن على المجتمع الدولي، أفريقيا وشركاؤها في التنمية، تكثيف التعاون بينهما لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة وأولوياتها، استنادا إلى مبدأي الامتلاك والشراكة؛

٦ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بذلك وفقا لمبادئها وأهدافها وأولوياتها؛

أولا - الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

٧ - **تلاحظ مع الارتياح** الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وفاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة لترسيخ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز جهودها، في هذا الصدد، عن طريق إنشاء مؤسسات للحكم ولتنمية المنطقة وتدعيم تلك المؤسسات؛

٨ - **ترحب** بجهود البلدان الأفريقية في إدارة الصراعات في المنطقة وحلها، لا سيما تصميمها على إنشاء مجلس للسلام والأمن داخل الاتحاد الأفريقي، والوساطة الأفريقية في عدد من الصراعات، وجهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية الرامية إلى تعزيز قدراتها على الاضطلاع بعمليات دعم السلام؛

٩ - **تحيط علما** باعتماد مذكرة التفاهم المتعلقة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، الموقعة بأبوجا في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، وترحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالآلية، وبخاصة انضمام عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الآلية، وتعيين فريق من الشخصيات البارزة، وتحث الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الانضمام أيضا إلى الآلية؛

١٠ - **ترحب** بالأولويات التي تم تحديدها في الشراكة الجديدة وبالتقدم المحرز في وضع برامج في مجالات التنمية الزراعية والبيئة وإقامة الهياكل الأساسية، فضلا عن العمل المتواصل في مجالات الصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا؛

١١ - **ترحب أيضا** بجهود البلدان الأفريقية للوفاء بالتزاماتها بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتعميم المنظورات الجنسانية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

١٢ - **ترحب كذلك** باعتماد الاتحاد الأفريقي لاتفاقية منع ومكافحة الفساد، في مابوتو، بموزامبيق، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣[(٧)]؛

١٣ - **تشجع** البلدان الأفريقية على اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لترسيخ عملية إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في خططها وأطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، في حال وجودها، وحشد الدعم الجماهيري والسياسي من أجل الشراكة، ووضع برامج رشيدة في المجالات ذات الأولوية التي حددتها الشراكة الجديدة، وتخصيص الموارد الكافية لتلك المجالات؛

١٤ - **تؤكد** أهمية دور مراكز الاتصال الوطنية في رصد تنفيذ الشراكة الجديدة، وضرورة بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة بجميع جوانبها تنفيذا فعالا؛

١٥ - **تؤكد أيضا** على أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية هي وسائل فعالة لتنمية القارة الأفريقية وتحقيق تكاملها، وتدعو في هذا الخصوص إلى تعزيز دورها في تنسيق وتنفيذ برامج الشراكة الجديدة ومشاريعها على الصعيد دون الإقليمي؛

١٦ - **تشجع** على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها في برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية، فضلا عن البرامج الخاصة بأقل البلدان الأفريقية نموا؛

١٧ - **تدعو** البلدان الأفريقية إلى النهوض بتطوير قطاعاتها الخاصة المحلية وتعزيزها وتيسير مشاركتها الفعلية في نمو الاقتصادات الأفريقية وتنميتها وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها؛

١٨ - **تقدّر** جهود البلدان الأفريقية، الرامية إلى التوعية بالشراكة الجديدة، وإشراك جميع أصحاب المصلحة الأفريقيين، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمنظمات المجتمعية في تنفيذها؛

١٩ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في مابوتو بإدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته؛

---

(٧) انظر جمعية الاتحاد الأفريقي، الدورة العادية الثانية، مابوتو، موزامبيق، ١٠-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (Assembly/AU/Dec. 6-31 (II)), decision Assembly/AU/Dec. 27 (II).

ثانيا – الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي

٢٠ – **ترحب** بتعهد العديد من شركاء التنمية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي التزموا بها، **وترحب كذلك** بتبرعاتهم، وتحثهم على اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي في تقديم المساعدة التي تعهدوا بتوفيرها؛

٢١ – **تلاحظ مع الارتياح** أن بعض البلدان المتقدمة النمو قد رفعت القيود عن مساعدتها الإنمائية الرسمية، وتشجع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو حذوها، وفقا للتوصية ذات الصلة للجنة المعنية بالمساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي؛

٢٢ – **تطلب** إلى المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة والبلدان المتقدمة النمو، أن تعزز تساوق سياساتها إزاء البلدان الأفريقية في مجالات التجارة والاستثمار والمعونات؛

٢٣ – **تشدد أيضا** على ضرورة إيجاد حل دائم لمشاكل المديونية الخارجية التي تعاني منها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا، بطرق من بينها إلغاء الديون وترتيبات أخرى، وعلى ضرورة التشجيع على ابتكار آليات لمعالجة مشكلة الديون معالجة شاملة في البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، آخذا في الاعتبار أن تخفيف الدين الخارجي قد يوفر موارد يمكن أن تستخدم لإنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة مع مراعاة المبادرات التي تتخذ لتخفيف الديون المستحقة وضرورة تنفيذ تدابير تخفيف الديون بسرعة وهمّة، بما في ذلك اتخاذ تدابير في إطار نادي باريس ونادي لندن ومنتديات أخرى ذات صلة؛

٢٤ – **ترحب** بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس، والتي اتخذها بعض البلدان الدائنة الأخرى من خلال إلغاء الديون الثنائية، وتحث جميع البلدان الدائنة على المشاركة في الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، وتلاحظ اعتماد نادي باريس لنهج إيفيان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتلاحظ أيضا أن التخفيف من عبء الديون لا يحل محل مصادر التمويل البديلة؛

٢٥ – **تشجع** البلدان المتقدمة النمو والشركاء الآخرين على دعم تشجيع قطاع الاستثمار الخاص في بلدانهم على الاستثمار في البلدان الأفريقية، وبخاصة في القطاعات الاقتصادية المنتجة الرئيسية، وتقديم الضمانات لهذه الاستثمارات، ودعم سياسات البلدان الأفريقية الهادفة إلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي؛

٢٦ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الأطر والبرامج القائمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل من جملتها التعاون الثلاثي دعما للشراكة الجديدة؛

٢٧ - **تعترف** بأنشطة مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، وتشجعهما على مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

٢٨ - **تلاحظ** تنامي التعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٢٩ - **تطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تعزز بقدر أكبر آلياتها القائمة للتنسيق والبرمجة، فضلا عن تبسيط ومواءمة الإجراءات المتعلقة بالتخطيط والدفع وتقديم التقارير، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٠ - **تلاحظ** أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تستخدم بشكل نشط الآليات التشاورية الإقليمية بوصفها وسيلة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، وتشجعها على تكثيف جهودها لوضع برامج مشتركة وتنفيذها دعما للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي؛

٣١ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع مشاريع وبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة؛

٣٢ - **ترحب** بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمها لها في مجال منع الصراعات وإدارتها، وتحيط علما مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتطلع إلى تقييم أعمالها خلال الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠٤، وتشجع على تنفيذ هذه الأنشطة دعما للجهود الأفريقية في مجالي منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات وفي حالات ما بعد انتهاء الصراعات؛

٣٣ - **ترحب** بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز المكتب لكي يتمكّن من الاضطلاع بولايته بفعالية؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدّم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.